محاضرة رقم ١٧	
الكلية	التربية للعلوم الانسانية
القسم	التاريخ
المادة	تاريخ العراق الحديث
المرحلة	الثالثة
السنة الدراسية	٢٠٢٣ -٢٠٢٤م
الفصل الدراسي	الثاني
المحاضر	م. د: عداي إبراهيم مجيد حوران
العنوان باللغة العربية	الاوضاع العامة للعراق اواخر العهد العثماني
العنوان باللغة بالإنكليزية	**InterpreterGeneral conditions of Iraq during the late Ottoman era**
المصادر والمراجع	ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث ١٢٥٨ -١٩١٤
	علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث
	جعفر عباس حميدي ، تأريخ العراق الحديث

المحاضرة السابعة عشر :الأوضاع العامة للعراق اواخر العهد العثماني

الأوضاع الاقتصادية للعراق :

يمثل الجانب الاقتصادي جانبا مهما من جوانب تاريخ العراق الحديث د هو المحرك الأساسي للسياسة فلا يمكن ان يتحرر البلد سياسيا اذا لم يكن مستقلا استقلالا اقتصاديا ولا يمكن ان يكون البلد ذو قوة عسكرية تحمي حدوده اذا لم تتوفر فيه معالم القوة الاقتصادية ، وللاقتصاد العراقي مجالات متعددة أهمها الزراعة والصناعة والتجارة والموارد المعدنية والنفطية ، والعراق بلد زراعي من الدرجة الأولى لوجود نهري دجلة والفرات والتربة الخصبة والايدي العاملة .

السكان : بلغ عدد سكان العراق في اواسط القرن التاسع عشر ما يقارب مليون وربع المليون موزعين بين البادية والقرى والارياف والمدن وكل حسب مهنته و مصدر معيشته

ومن اهم مرتكزات الحياة الاقتصادية في العراق :

الزراعة : الزراعة هي الركيزة الاساسية للاقتصاد العراقي لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب و لم تلق الدعم والتأييد من قبل الدولة العثمانية الا في عهد مدحت باشا عن طريق نظام الطابو والاستصلاح الزراعي فالمشاكل التي كانت تواجه الزراعة العراقية كثيرة كعدم اهتمام الدولة العثمانية بالجانب الزراعي ثم سيطرة ملاك الاراضي على الفلاحين اي الاقطاع ثم بدائية الاساليب المتبعة بالزراعة وتعرضها لخطر الفيضانات والآفات الزراعية وقلة المبيدات والبذور المحسنة وعدم بناء السدود الترابية لذلك لم تكن بالمستوى المطلوب ومن اهم المحاصيل الزراعية في العراق القمح والشعير والرز والقطن والذرة والتمور، وكذلك شكلت تربية الحيوانات موردا مهما للاقتصاد العراقي ومعيشة الناس كتربية الاغنام والابقار والماعز والجاموس والخيول والدجاج والطيور

الصناعة : ارتبطت الصناعة في العراق في أواخر القرن التاسع عشر بالنظام العز القديم واهم الصناعات العراقية) النسيج القطني والصوفي وصناعة الأواني الفخارية والنحاسية والعدد اليدوية التي تستخدم في الزراعة وتعد الموصل وبغداد والنجف وكربلاء من اهم مراكز الصناعة ، بقيت الصناعة العراقية تسير وفق خطط قديمة وقاصرة عن منافسة البضاعة الاجنبية وقد سيطرت بريطانيا على الاقتصاد العراقي.

التجارة : التجارة العراقية على نوعين داخلية وخارجية كذلك ارتبطت بالشركات التجارية البريطانية في العراق التي سيطرت على حركة الاستيراد والتصدير ومن اشهر البيوتات التجارية في العراق) بيت الباجة جي ، بيت الاعرجي ، بيت الخاصيكي ، بيت ابو ..) اما الاسواق فهي سوق البزازين وسوق القصابين وسوق سراي واسواق حنون وغيرها وكانت بغداد والموصل والبصرة من اهم المراكز التجارية في العراق.

الضرائب : مثل ضريبة الملح وضريبة العشر وضريبة الماشية وضريبة العقار وبدل الخدمة العسكرية .

العملات : تعددت العملات الاجنبية في الاسواق العراقية كالعملة الهندية الروبية والعملة الايرانية التومان والليرة الانكليزية والدولار الامريكي والاسباني والجنيه والقرش

واخيرا يمكن القول ان من اهم مظاهر الاقتصاد العراقي خلال العهد العثماني الاخير :

١- تدني مستوى الاقتصاد العراقي وانخفاض معدلات الانتاج الزراعي .

٢_ ارتباط السوق العراقية برأس المال والسوق الاجنبية .
٣_ هيمنة بريطانيا على الاقتصاد العراقي .
٤- ظهور نشاط الصيارفة اليهود والايرانيين في بغداد
٥ -ظهور الامتيازات الاجنبية في العراق .
٦-حملة نادر شاه على الموصل عام ١٧٤٣.

_ التعليم أواخر الحكم العثماني للعراق

وبعد الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ شهد العراق حركة محدودة على الصعيدين الرسمي والشعبي لانشاء المدارس فعلى الصعيد الرسمي اظهر الاتحاديون اهتماما بشؤون التعليم واتخذوا من المدارس وسيلة لنشر افكارهم ومبادئ جمعية الاتحاد والترقي وقد تم فتح العديد من المدارس الرشدية والابتدائية ,اما على الصعيد الشعبي ادرك العراقيون حاجة بلدهم الملحة إلى المدراس، لذلك ارتبطت حركة الدعوة إلى نشر التعليم بحركة اثارة الوعي القومي العربي ذلك أن هذه الحركة تهدف إلى تحقيق أمرين اولهما احياء تراث العرب الثقافي وخاصة اللغة العربي، وثانيها: بعث كيانهم السياسي. ولقد لعبت طبقة المثقفين العراقيين التي نمت في العقدين الاخيرين من الحكم العثماني وتألفت من الضباط والموظفين والمحامين والاطباء والمعلمين وطلبة المدارس العالية ورجال الادب والثقافة دورا كبيرا في هذا الاتجاه الذي يبرز بشكل واضح في تأسيس مدرستي (تذكار الحرية) في البصرة، و(الترقي الجعفري العثماني) في بغداد. اتسعت حركة المطالبة الشعبية بتأسيس المدارس وجعل لغة التدريس فيها العربية وقد اتخذت هذه الحركة من الصحافة والمجالس العمومية للولايات ومجلس المبعوثان النواب) ميادين لإثارة هذه المطالب الحيوية، وقد اضطرت السلطات التعليمية إلى اتخاذ بعض الخطوات لرفع مستوى كفاءة الجهاز التعليمي في العراق وتحقيق بعض الإنجازات في مجال تنظيم التعليم، لكنها اطلقت العنان امام المؤسسات الاجنبية لتأسيس المدارس واشترطت فقط عليها الحصول على الرخصة الرسمية وقد تأسست في هذه الفترة بضع مدارس أجنبية فرنسية وإيزانية والمانية وامريكية) في مناطق مختلفة من العراق. كما التفتت إلى الكتاتيب فأمرت بأغلاق معظمها على اساس أن اماكنها مغايرة لقواعد حفظ الصحة والتعليم فيها ليس على اصول مرعية، ودعت إلى نقل تلاميذ تلك الكتاتيب إلى المدارس الابتدائية، وشكلت لجنة تتولي اجراء امتحان للراغبين في فتح كتاتيب لتعليم الصبيان القرآن الكريم والخط والحساب. وفي هذه الفترة عين ناظم باشا واليا على بغداد في نيسان ١٩١٠- ومنح صلاحيات واسعة شملت ولايتي الموصل البصرة، وفي عهده تنامت الدعوة إلى نشر التعليم وجعله في المدارس الابتدائية باللغة العربية وتحملت الصحف عبء المطالبة بذلك ونذكر من هذه الصحف جريدتي الرقيب

وصدى بابل في بغداد وجريدتي نينوى والنجاح. في الموصل، ولم يبق ناظم باشا في منصبه طويلا إذ استدعى إلى اسطنبول في شباط ١٩١١م وعين جمال بك واليا على بغداد في ٣٠ اب عام ١٩١١م.

نشر جمال بك بيانا حول الوضع في العراق واشار إلى التعليم مؤكدا عزم حكومته على اصلاح المدارس الرسمية وتطويرها، وفي ١٩١٢م أصدرت وزارة المعارف قرارها بالموافقة على أن يكون التدريس في المدارس الابتدائية باللغة العربية، إلا انها سرعان ما تراجعت عن قرارها وعندئذ ازدادت حدة المعارضة لجمعية الاتحاد والترقي ولفلسفتها القائمة على المركزية وتتريك العناصر التي تتألف منها شعوب الدولة العثمانية، وقد اكتشفت السلطات المحلية عام ١٩١٢م نشاطا سياسيا سريا بين طلاب كلية الحقوق، لذلك قرر الوالي جمال بك غلق الكلية لكن محاولته هذه واجهت معارضة شديدة، فقد احتج عدد من مثقفي بغداد وطلاب الكلية الذين الفوا جمعية باسم (جمعية حقوق بغداد) للدفاع مستقبل كليتهم كما ارسلوا برقيات احتجاج إلى المسؤولين في اسطنبول.

كشف الاتحاديون عن سياستهم التركية المتعصبة الرامية إلى محو الشعور القومي غير التركي، وقد اثارت هذه السياسة ردود فعل معاكسة عند العرب، إذ نبهتهم إلى كيانهم الثقافي والسياسي واتخذت ردود الفعل تلك اشكالا عديدة، ومنها تأسيس تنظيمات سرية. وعلى الصعيد التعليمي ظهرت في احدى الصحف سلسلة من. المقالات التي تنتقد السياسة التعليمية العثمانية، فقد كتب سليمان فيضي مقالات عديدة في جريدة الدستور البصرية عام ١٩١٣م، اشار فيها إلى بعض الجوانب السلبية في التعليم، ومنها عدم العناية بتدريس اللغة العربية وارهاق الطلاب بكثرة الدروس المعطاة باللغة التركية، وزيادة عدد المعلمين الاتراك وترجيح المحسوبية في اختيارهم على الكفاءة وكثرة الكتب في المرحلة الابتدائية، إذ تبلغ احد عشر كتابا مدرسيا هذا من جهة ومن جهة اخرى لـ بسيطة ومحدودة ذلك ان المؤسسات التعليمية الحديثة، على قلتها حيث لم تزد في السنة الدراسية ١٩١٨-١٩١٤م عن (١٦٨) مؤسسة فيها ٧٩٨٨ طالب و (٤٠٢) مدرسا، وظلت متركزة في المدن الكبيرة والمراكز الحضرية التي لم يشكل سكانها عام ١٩٠٥ م الا ٢٤% من سكان العراق البالغ عددهم آنذاك ٢.٢٥٠.٠٠٠ نسمة في حين يشكل سكان القرى والارياف نسبة ٧٦% من سكان العراق وهكذا حرم هؤلاء من التعليم حرمانا كبيرا، فضلا عن ذلك ان المجتمع العراقي، كما ان المناهج والكتب المدرسية السائدة لم تكن تمت بصلة إلى و الصفة النظرية الادبية غلبت عليها، إذ ظل الهدف من التعليم خلال العهد العثماني هو اعداد . الموظفين للدولة. كما لم يكن للتعليم في هذه المرحلة فلسفة تربوية، وان مساهمة الدولة في مجال نشر التعليم بين السكان كانت ضعيفة، ليس من حيث انتظام الدراسة والمستوى التعليمي، إذ كانت المدارس الرسمية اقل انتظاما ومستوى عما كانت عليه المدارس . الخاصة، وانما من حيث تفوق عدد تلاميذ المدارس الخاصة على مجموع تلاميذ المدارس الرسمية، فقد ضمت المدارس الابتدائية الخاصة مثلا ١٩١٤م (٨٠٢٠) تلميذا و(٢١٦٣) تلميذة،

ولم يكن عدد تلاميذ المدارس الرسمية بمختلف مراحلها يزيد عن (٧٩٧٨) تلميذا و٦٠٠ تلميذة، وهذا يكشف مدى تقصير واهمال السلطات العثمانية في مجال التعليم ويمكن ان نشير كذلك إلى ان اغلب المدارس الرسمية على قلتها تتركز في مراكز المدن، وهي في الغالب كذلك مخصصة للبنين دون البنات. فعلى سبيل المثال كان قبيل الحرب من بين الـ ١٦٠ مدرسة ابتدائية ١٨ مدرسة للبنات، منها ٧ في بغداد و٤ في الموصل و٢ في البصرة. لم يكن للعراقيين خلال هذه الفترة نصيب ملحوظ من البعثات العلمية فبين سنتي ١٩٠٠-١٩١٧م لم يتخرج من الجامعات الاجنبية سوى ١١ طالبا فقط تخصصوا في حقول الطب والصيدلة والقانون لذلك اتجه الاثرياء من السكان إلى إرسال اولادهم إلى الخارج لإكمال تحصيلهم العالي. وقد بلغ عدد العراقيين المتخرجين من الكليات العثمانية هذا فقد حرص .حكمت سليمان على استمرار النشاط التعليمي حتى ١١ اذار ١٩١٧ حين احتل الانكليز بغداد.

كان النظام التعليمي في العراق مركزيا حيث كانت وزارة المعارف هي المسؤولة عن مفردات المنهج لكل مدرسة، وعن جداول الدروس الاسبوعية والكتب المدرسية، وتعيين مدراء المدارس ومعلميها وتهيئة ميزانية المعارف، ولم يكن لمجالس المعارف الا الاسم، ومما يلاحظ عليها أن معظم ا معظم اعضائها كانوا من رجال الدين أو من الشخصيات المحافظة، باستثناء بعض الفترات التي كان فيها من اعضاء المجالس رجال متنورون امثال جميل صدقي الزهاوي، وفهمي المدرس، وحكمت سليمان، لذلك لم تتح لتلك المجالس ممارسة وظيفتها في ترقية المعارف في العراق وفقا لما تقتضيه تطورات العصر، وقبل تأسيس دور المعلمين في العراق كان معظم المعلمين من الاتراك ومنهم من ذوي القابليات العلمية المحدودة، فضلا عن كونهم لا يحسنون غير اللغة التركية، لذلك حدثت النفرة بينهم وبين تلاميذهم فقل اقبال الاهالي على المدارس الرسمية التي كانت تدرس باللغة التركية وازداد الاقبال على المدارس الاهلية لعنايتها آنذاك باللغة العربية وارتفاع المستوى التعليمي إلى عدم كفاية تلك المدارس من ناحية العدد لمواجهة الحاجات المحلية، كما استفادت المعارضة من اصدار الاتحاديين قانون الولايات الجديد عام ١٩١٣م لتوضيح عدم موافقتها عليه، ومطالبتها بإعطاء المجلس العمومي صلاحيات واسعة لتطوير الولاية اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وعندما وزعت حركة المعارضة منشورات عدائية ضد الاتحاديين حذرت الحكومة المعلمين من الطعن بأعمال الحكومة واجراءاتها.

استجاب الاتحاديون لبعض مطالب المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس ٢٨ حزيران ١٩١٣ إذ اصدر الباب العالي في اب ١٩١٣م قرارا يقضي بان يكون التدريس في دور المعلمين وكلية الحقوق والمدارس الاعدادية باللغة العربية، أما دروس التاريخ والجغرافية فتدرس باللغة التركية، ولكن السلطات المحلية لم تكن جادة في تطبيق القرار وعندما دعت الصحف الوالي حسين جلال إلى الاهتمام بالأمر تعلل بقلة المعلمين الذين

يستطيعون التدريس باللغة العربية، وبقلة الكتب المدرسية المؤلفة بالعربية، لذلك تألفت لجان لانتقاء الكتب المدرسية منها كتاب مختصر التاريخ الإسلامي) الذي الفه الدين الناصري وكتاب مفتاح الهندسة الحمدي الاعظمي. كما قررت وزارة المعارف في كانون الأول ١٩١٨م تحويل المدرسة الاعدادية في بغداد إلى مدرسة سلطانية، والمدرسة السلطانية تشبه المدارس الثانوية الفرنسية المعروفة بـ (الليسيه) لكن التدريس فيها باللغة التركية، وقد ضمت المدرسة (١٤) صفا، وهكذا اصبح في العراق مدرستان سلطانيتان الأولى في بغداد والثانية في كركوك، كما فتحت مدرسة اعدادية للبنات في كانون الثاني ١٩١٤م. وفي مطلع السنة الدراسية ١٩١٤-١٩١٥م صدر قانون ينظم عملية التدريس في المدارس الابتدائية، وفي ١٩١٥م عين حكمت سليمان مديرا لمعارف بغداد، وهو أول عراقي يعين بهذا المنصب، وكان في الوقت ذاته عميدا لكلية الحقوق، وقد نجح حكمت سليمان بجهوده الشخصية في تأمين الموارد المالية لتمشية امور المعارف، إذ أن الحكومة العثمانية لم ترصد للمعارف خلال هذه الفترة اية مبالغ بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ودخولها فيها في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤.